

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكروفيلم



شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of
15-25- c and relative humidity 20-40%

بعض الوثائق الأصلية تالفة

بالرسالة صفحات
لم ترد بالأصل

علي

جامعة قناة السويس
كلية التجارة بالإسماعيلية
قسم المحاسبة والمراجعة

قياس التأثير المحاسبي للهيكل التمويلية علي حساسية
الأرباح في البنوك التجارية مع دراسة تطبيقية
رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد

محمد عبد العال علي

إشراف

الأستاذ الدكتور
عصام الدين مصطفى محمود
أستاذ التكاليف بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة قناة السويس



الأستاذ الدكتور
مصطفى علي الباز
أستاذ المحاسبة المالية
ووكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة
كلية التجارة - جامعة قناة السويس

علي

علي

١٣٩
CP

٢٠٠٨

علي

سورة الفاتحة

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

الحمد لله رب العالمين (٢) الرحمن الرحيم (٣)

ملك يوم الدين (٤) إياك نعبد وإياك نستعين (٥) اهدنا الصراط المستقيم (٦)

صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين (٧)

صدق الله العظيم



لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

(مشرفا)

ع

الأستاذ الدكتور / مصطفى على الباز

أستاذ المحاسبة المالية ووكيل الكلية

لشئون التعليم والطلاب

(عضوا)

ع

الأستاذ الدكتور / مختار إسماعيل أبو شعيشع

أستاذ المراجعة ووكيل الكلية

للدراسات العليا والبحوث

(عضوا)

ع

السيد الدكتور / محمد الصادق محمد سلامة

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد

بكلية التجارة ببورسعيد

شكر وتقدير

(الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن
هدانا الله)

(الأعراف الآية: ٤٣)

يستهل الباحث إلى الله تعالى ويتضرع حمداً وشكراً على فيض نعمه وعظيم كرمه وفضله والذي يسر له إعداد هذا البحث وأعانه على إنجاز هذا العمل ، وإنني أرجو أن أكون قد وفقت في عرض المادة العلمية بطريقة تتفق مع التطورات الحديثة في هذا المجال وأن ينال هذا الجهد العلمي المتواضع ثقة وتقدير أساتذتي الأجلاء.

ويطيب للباحث أن يتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير لأستاذه الفاضل الأستاذ الدكتور / مصطفى على الباز - أستاذ المحاسبة المالية ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب - على تفضله بقبول الإشراف على الرسالة ، ولما أولاه للباحث من رعاية ولما قدمه من رأي سديد وعطاء وافر متجدد وفكر مستنير ساهم في إخراج هذا البحث على هذه الصورة. ويتوجه الباحث بالشكر العميق إلى الأستاذ الدكتور / عصام الدين مصطفى محمود - أستاذ التكاليف بقسم المحاسبة بكلية التجارة بالإسماعيلية - لما قدمه للباحث من إرشادات وتوجيهات قيمة.

كما يتوجه الباحث بأسمى آيات الشكر والعرفان والتقدير لأستاذه الفاضل الأستاذ الدكتور / مختار إسماعيل أبو شعيشع - أستاذ المراجعة ووكيل كلية التجارة بالإسماعيلية للدراسات العليا والبحوث - لما منحه من وقت ثمين في تفضله بقراءة الرسالة والمشاركة في لجنة المناقشة والحكم وذلك انطلاقاً من رؤيته العلمية المتكاملة ونظرته الحضارية الثاقبة فكان دائماً عوناً وسنداً لجميع الباحثين والنهوض بهم علمياً جزاه الله عني وعن جميع الباحثين خير الجزاء وحفظه من كل سوء.

كما يتوجه الباحث بالشكر العميق إلى السيد الأستاذ الدكتور / محمد الصادق محمد سلامة - أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد بكلية التجارة ببورسعيد - لما منحه سيادته من وقت ثمين في قراءة الرسالة وتفضله مشكوراً بقبول المشاركة في لجنة المناقشة والحكم حتى أنهل من علمه وأسترشد بنصائحه وأهتدي بمنهجه العلمي الموسوعي.

كما لا يفوت الباحث أن يتقدم بالشكر والعرفان لكل من قدم يد العون لإتمام هذا البحث من السادة العاملين بمكتبات كليات تجارة الإسماعيلية والقاهرة وعين شمس والمنصورة وأثرقازيق والبنك المركزي المصري والبنوك التجارية.

محتويات الرسالة

رقم الصفحة	المحتوى
١	طبيعة المشكلة
٣	أهمية البحث
٩	أهداف البحث
١٠	فروض البحث
١١	تقسيمات البحث
١٢	الفصل الأول: الآثار المحاسبية للهيكل التمويلي علي الربحية في البنوك التجارية.
١٥	المبحث الأول: الدراسات السابقة في مجال تأثير الهياكل التمويلية علي ربحية البنوك التجارية.
٢١	المبحث الثاني: الآثار المحاسبية للهيكل التمويلي علي الربحية في البنوك التجارية العامة .
٤٣	الفصل الثاني: مشكلات قياس الآثار المحاسبية للهيكل التمويلي علي الربحية في البنوك التجارية .
٤٦	المبحث الأول: الدراسات السابقة في مجال قياس الآثار المحاسبية للهيكل التمويلي علي الربحية في البنوك التجارية
٥٥	المبحث الثاني: مشكلات قياس الآثار المحاسبية للهيكل التمويلي المخطط في البنك علي الربحية .
٦٦	المبحث الثالث: مشكلات قياس الآثار المحاسبية للهيكل التمويلي الفعلي للبنك علي الربحية.
١١٦	الفصل الثالث: نموذج مقترح لقياس الأثر المحاسبي للهيكل التمويلي علي حساسية الأرباح في البنوك التجارية .
١١٨	المبحث الأول: أهداف النموذج المقترح .
١٥٥	المبحث الثاني: إطار النموذج المقترح .
١٦٦	الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لاستخدام النموذج المقترح في قياس أثر الهياكل التمويلية علي حساسية الأرباح في بنك القاهرة .
١٦٨	المبحث الأول: مشكلات قياس الآثار المحاسبية للهيكل التمويلي علي الأرباح في بنك القاهرة .
١٧٨	المبحث الثاني: تطبيق النموذج المقترح واختبار فروض البحث
٢١١	ملخص الدراسة والنتائج والتوصيات
٢٢٧	المراجع العربية
٢٣٤	المراجع الأجنبية
٢٤-١	ملاحق الرسالة

طبيعة المشكلة:

أصبح تطوير الجهاز المصرفي المصري أمراً حيوياً ليس فقط لضرورات المنافسة من البنوك المحلية والأجنبية، ولكن لأن القوائم المالية لعدد من بنوك القطاع العام التجارية تشير إلى انخفاض في معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية، وأيضاً ارتفاع تكلفة الأموال بسبب انخفاض حجم الودائع تحت الطلب وزيادة الودائع لأجل وودائع التوفير وانخفاض الفوائد على القروض من جراء شدة المنافسة وذلك بالمقارنة بالبنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية، وهو ما دفع البنوك إلى الاهتمام بالأنشطة غير التقليدية مثل التأجير التمويلي، وتشير تجارب دول جنوب شرق آسيا إلى قيام النظام المصرفي هناك بدور هام في صنع الأزمة المالية التي حدثت عام ١٩٩٧؛ ومن هنا يتطلب الأمر أن يكون النظام المصرفي في مصر قادراً على مواجهته الأزمات وليس سبباً فيها وذلك من خلال التطوير الفعال في وظائف البنوك من توظيف مناسب وفعال لتكنولوجيا العصر الذي نعيشه في مجالات الائتمان والاستثمار وتوظيف واستخدام الأموال في المجالات المختلفة وما يترتب على ذلك من استخدام للموارد وتوظيف للعمالة وتحريك أو تنشيط السوق والدفع بحركة الاقتصاد إلى البناء والتنمية .

ومن هنا يأتي الترابط بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد العيني في مواجهة التطورات السياسية والاقتصادية التي لحقت بالنظام الاقتصادي والتجاري العالمي والتي من أهمها اتفاقية تحرير التجارة الدولية (GATT) التي تحولت مع بداية عام ١٩٩٥ إلى منظمة التجارة العالمية؛ وأيضاً اتفاق الاتحاد الأوروبي على الوحدة النقدية وإصدار العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) ابتداء من يناير ١٩٩٩ وأيضاً الأزمة المالية التي اجتاحت القارة الآسيوية وما كشفت عنه من خفايا سوء الإدارة المصرفية وضعف رقابة السلطات النقدية عام ١٩٩٧ .

ويتربط على التغيرات التي تطرأ على الهيكل التمويلي لبنوك القطاع العام التجارية تغيرات في حجم وأنواع الأصول التي يمكن الاحتفاظ بها وكذلك مقدار العائد الذي يمكن تحقيقه نتيجة توظيف تلك الأموال أو المصادر؛ فعلى سبيل المثال تؤدي

الزيادة في مقدار الودائع خلال فتره معينة عن الفترة السابقة إلى زيادة قدره البنك علي الإقراض أو الاستثمار وبالتالي زيادة الإيرادات كما أن تلك الزيادة في ذلك النوع من الودائع تؤدي إلى زيادة الفوائد المدفوعة نظراً لقيام البنك بدفع فوائد علي ذلك النوع من الودائع، كما ترتبط التغيرات الهيكلية التي تطرأ علي ميزانية البنك بدرجة كبيره بالتغيرات التي تطرأ علي إيرادات ومصروفات ذلك البنك وبالتالي مقدار العائد الذي يتحقق عن الفتره التي طرأت خلالها تلك التغيرات .

ويؤدي ضعف الهياكل التمويلية لبنوك القطاع العام التجارية بالمقارنة بغيرها من البنوك العالمية إلى عدم قدره هذه البنوك علي ربط عملياتها بالتكنولوجيا الحديثة والمعلومات المتطورة ومواجهة المنافسة العالمية وتطوير وتنويع المحافظ الاستثمارية بما يحقق لها الأهداف المرجوة ويعرضها لمزيد من المخاطر ؛ وهذه التطورات والتغيرات تفرض تحديات جديدة علي البنوك التجارية العامة تتطلب دعم القدرة التنافسية والبحث عن الذات المصرفية في ظل التحديات المستقبلية ومن هذه التحديات:

١- مواجهة القطاع المصرفي لمنافسه كبيره بالأسواق المحلية والخارجية من قبل المؤسسات المالية الأخرى في ظل العديد من الاختراعات المالية الجديدة التي أدت إلي تقديم خدمات مصرفيه للعملاء عن طريق الكمبيوتر مباشرة والي اعتبار الدفع الإلكتروني بديلاً عن الدفع النقدي ' والتخفيف من القيود المفروضة علي تحديد أسعار الفائدة والعمولات الأخرى .

٢ - كما تواجه البنوك العديد من المخاطر ومنها مخاطر سرعة انتشار الأزمات المالية وانتقالها بين الدول مما يتطلب ابتكار أساليب فنية للوقاية والتأمين علي المحافظ الاستثمارية وهي أساليب تحتاج إلي معرفة فنية لاستيعابها وتطبيقها بكفاءة وتطويرها لاحتياجات وطبيعة السوق المحلية .

٣- تطبيق نظم إدارية وفنية ذات معايير عالمية بالإضافة إلي وجود معايير دولية للرقابة علي البنوك يجب الالتزام بها .

٤- التقدم الهائل في وسائل الاتصالات والحاسبات الآلية والزيادة الضخمة في حجم المعاملات حتي وصل الأمر بالنسبة لبعض العمليات مثل العمليات المشتقة Drivatives إلي وصول التجديد والإبداع إلي حد فاق قدره الجهات المسؤولة عن الرقابة في كثير من الدول علي اللحاق به .

لذلك تطلب الأمر ضرورة صياغة نموذج رياضي متقدم يستخدم كنواة لنظام معلومات محاسبي يهدف إلي زيادة كفاءة وفاعلية الهيكل التمويلي في ظل تعدد الأهداف داخل البنك التجاري لما يوفره هذا النموذج الرياضي من معلومات تتسم بالمرونة والموضوعية والملائمة والشمول والدقة التي تمكن البنوك التجارية العامة من تنويع محافظها المالية وإدارة المخاطر التي تتعرض لها والتجاوب المرن مع المتغيرات الاقتصادية والمالية الجديدة .

أهمية البحث :

في ظل ثوره الاتصال والمعلومات العالمية وتكنولوجياها الفائقة القدرة وما تزامن معها من توسع بالغ المدى في إسقاط الحواجز وتحرير التعامل علي امتداد خريطة العالم بغير العوائق التقليدية للحدود وللسيادة الوطنية وموانعها ؛ فقد فاقت تجاره الخدمات المالية الدولية في أهميتها وتأثيرها التجارة الدولية للسلع ودخلت تحت مظلتها قائمه طويلة لا حصر لها من المعاملات وتحقق من خلالها أرقام كبيره من الأرباح والعوائد والمنافع ، ويرتبط ذلك بحريه حركه الأموال وبمدي قدره المؤسسات المالية والمصرفية علي تحريك الأموال بكفاءة وفاعلية من خلال وجود خبرات ومعارف متخصصة وشبكة واسعة من الاتصالات والمعرفة للتدفق اللحظي للمعلومات ، هذا وقد أوضحت ألامرمة المالية الآسيوية أن ضعف المؤسسات المالية والمصرفية كان له دور في حدوث هذه الأزمة بالمستوي الذي يتناسب وتعقيدات حركه رؤوس الأموال العالمية .

ويشير الواقع المصرفي الحالي في مصر إلي الآتي : (١)

١- يرجع إلى:

أ- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، في نهاية ديسمبر ، ١٩٩٧ ، ص ٤ .

ب- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، ١٩٩٧/٩٦ ، ص ٥ .

ج- الحسابات الختامية للبنوك ، في ١٩٩٧/٦/٣٠ ، جريدة الأهرام أعداد متفرقة .

١- هناك ثمانية بنوك عامة (اربعة منها تجارية واثنان عقاريان ؛ وبنك التنمية الصناعية ؛ واخر للائتمان والتنمية الزراعية مع ملاحظة ان الاخير يتبعه سبعة عشر بنكا بالمحافظات المصرية) بينما يوجد ٢٤ بنكا من البنوك التجارية والمشاركة والخاصة و ٣٢ بنكا للاستثمار والاعمال، مع ملاحظة ان البنوك التجارية العامة لديها مايقرب من ٨٨٨ فرعا علي مستوي الجمهورية بينما يقتصر عدد الفروع بالنسبة للبنوك التجارية المشتركة والخاصة علي ٣٠١ فرعا فقط وبنوك الاستثمار والاعمال علي ٩٣ فرعا وهو مايوضح لنا ان الانتشار الجغرافي الاوسع يكمن اساسا في البنوك التجارية العامة .

٢- تستحوذ بنوك القطاع العام التجارية علي ١٢٤,٧ مليار جنيه من الودائع (أي مانسبة ٦٢,٢% من الاجمالي لدي الجهاز المصرفي ككل) بينما يقتصر نصيب البنوك التجارية المشتركة والخاصة علي ٥١,٥ مليار جنيه .

٣- قدمت بنوك القطاع العام التجارية ماقيمته ٧٦,٢ مليار جنيه من اجمالي ارصدة القروض والخصم حتي نهايه يونيو ١٩٩٧ (أي مايشكل ٥٠% من الاجمالي لدي الجهاز المصرفي ككل) بينما قدمت بنوك الاستثمار والاعمال ٤٠,٥ مليار جنيه فقط.

٤- انخفاض نسبه الودائع قليلة التكلفة (غير المكلفة) ببنوك القطاع العام التجارية الاربعة (الاهلي - مصر - القاهرة - الاسكندرية) وبالتالي ارتفاع تكلفه الجنيه لدي هذه البنوك مما يعني فقد ميزه نسبيه لدي هذه البنوك تمكنها من عرض افضل أسعار للفائدة (الدائنة او المدينة) وبالتبعية إستقطاب العملاء المتميزين وسيترتب علي ذلك دخول البنوك كافه في خضم المنافسة الكبيرة علي جذب الودائع ومحاولة تطوير خدماتها .

وتدل هذه المؤشرات وغيرها علي مدي العبء الذي تتحمله بنوك القطاع العام التجارية في النهوض بالتنمية كما إنها توضح الفروق الكبرى بين البنوك العامة والخاصة، ولكن هذا لاينفي بالطبع أن البنوك التجارية العامة تعاني مشكلات وإختلالات مالية عديدة مثل نقص او زيادة السيولة في بعض الأحيان و كون مصادر

تمويلها المتمثلة في ودائع قصيرة الأجل تستخدم في صورته قروض طويلة الأجل، كما أن صافي العائد لإجمالي الأصول لدى البنوك التجارية العامة مازال يشكل نسبة ضئيلة للغاية لم تتجاوز ١,٢% في البنك الأهلي وحوالي ٠,٨% لبنك الإسكندرية ولهذا انخفضت حصة الدولة في الأرباح بالنسبة إلي رأس المال المدفوع لتصل إلي ٧,٨% للبنك الأهلي و٥,٧% لبنك الإسكندرية ، وهي معدلات أقل من معدل الفائدة علي الودائع لدي هذه البنوك .

ومن هنا لابد ان تعمل موارد هذا القطاع لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية بحيث لا يقتصر الأداء الفعلي علي تحقيق أهداف مؤقتة لمجرد تحقيق أرباح سريعة وهو ما يدفعنا للمطالبة بإصلاح هياكل هذه البنوك بغية جعلها أكثر قدره علي الوقوف في وجه المنافسة العاتية القادمة مع رياح تحرير التجارة في الخدمات المالية وفقا لما تقتضيه اتفاقيه منظمه التجارة العالمية، وترجع اهمية قياس الكفاءة الانتاجية للهيكل التمويلي علي مستوي البنوك التجارية إلي الأسباب الآتية: (١)

١- إن الجزء الأكبر من توظيفات البنوك التجارية يتم باستخدام أموال المودعين مما يتطلب إداره هذه الموارد بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق أكبر عائد ممكن وتوفير درجة مناسبة من السيولة لمواجهه طلبات السحب من جانب العملاء ، ويؤدي انخفاض الودائع إلي انخفاض في التشغيل والتوظيف وبالتالي انخفاض في العائد العام للبنك.

٢- ان الاعتماد علي الأصول الثابتة والمواد الخام لم يعد يمثل الأهمية التي كان عليها في الماضي وأن الاعتماد الأكبر الآن هو علي توظيف نظم المعلومات الحديثة في ادارة نظم الإنتاج ومصادر التمويل .

٣- يفيد قياس اثر الهياكل التمويلية علي حساسية الأرباح في التخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرارات وإحكام الرقابة علي مستوي فروع البنوك التجارية في ظل ظروف عدم التأكد .

(١) د/ فاروق خضير ، " كفاءة البنوك " ، مجلة البنوك ، العدد ٧ ، مارس إبريل ، ١٩٩٧ ، ص ٤٥ .